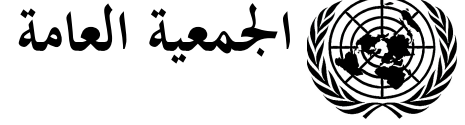


Distr.: General  
3 June 2016  
Arabic  
Original: English



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان  
والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)  
الدورة الثالثة  
سورابايا، إندونيسيا، ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

## الاجتماع الإقليمي الأفريقي للموئل الثالث

### مذكرة من الأمانة

تحيل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)  
الوثيقة الختامية للاجتماع الإقليمي الأفريقي للموئل الثالث، الذي عُقد في أبوجا، في الفترة  
من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## الاجتماع الإقليمي الأفريقي للموئل الثالث

### أولويات أفريقيا في الخطة الحضرية الجديدة

نحن، ممثلي الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والجماعات المهنية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والنساء والأطفال والشباب، المشاركون في الاجتماع الإقليمي الأفريقي للموئل الثالث في أبوجا، نيجيريا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦،

إذ نسترشد بخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، باعتبارها إطارا استراتيجيا لضمان تحول اجتماعي واقتصادي شامل للجميع، وإذ نشير في هذا الصدد إلى الأهمية التي تعلقها الخطة على التوسع الحضري باعتباره عاملا للتحول الهيكلي،

وإذ نعرب عن عميق امتناننا وتقديرنا لحكومة نيجيريا على عقد واستضافة هذا الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)،

وإذ نعرب عن تقديرنا لشعب نيجيريا، ولا سيما سكان منطقة العاصمة الاتحادية، أبوجا، على ما أبدوه للمشاركين في هذا الاجتماع من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة،

وإذ نشيد بأمانة الموئل الثالث وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تجميعها تقرير أفريقيا الإقليمي للموئل الثالث الذي يعرض حالة تنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦ والتحديات الحضرية الحالية،

وإذ نشيد أيضا بالاتحاد الأفريقي على ما بذله من جهود لتيسير عملية شاملة للجميع استعدادا لمؤتمر الموئل الثالث بهدف بلورة رؤية أفريقيا للتنمية المستدامة للمستوطنات الحضرية والبشرية الخطة الحضرية الجديدة،

وإذ نسلم بالنتائج التاريخية لمؤتمري الموئل الأول والموئل الثاني، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس إدارة موئل الأمم المتحدة وقرار الاتحاد الأفريقي (II) 29 بشأن التوسع الحضري وإعلان داكار الذي اعتمد بمناسبة مؤتمر القمة الخامس عشر للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤،

**وإذ نسلم أيضا** بأن المنتدى الحضري العالمي هو المحفل العالمي الأول للتداول بين صانعي السياسات وقادة الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين والخبراء الممارسين في ميدان المستوطنات البشرية، ولا سيما الدورة التاسعة للمحفل المقرر عقدها في عام ٢٠١٨ في كوالالمبور، باعتبارها أول دورة تركز في موضوعها على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة المقرر اعتمادها في الموئل الثالث؛

**وإذ نشجع** الحكومات الوطنية الأفريقية والسلطات المحلية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والجماعات المهنية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والنساء والأطفال والشباب على المشاركة في الاجتماع المواضيعي المقبل للموئل الثالث الإقليمي بشأن المستوطنات العشوائية المقرر عقده في برتوريا يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦،

**وإذ نرحب** بمبادرة رئيس جمهورية نيجيريا بشأن الخطة الحضرية الإقليمية الأفريقية وتعزيز برنامج الشراكة في إطار موئل الأمم المتحدة، وندعو رؤساء الدول والحكومات الأفريقية إلى الانضمام إلى المبادرة ودعمها،

**وإذ نتطلع** إلى الاحتفال بالدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقدها في مراكش، المغرب، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، باعتبارها خطوة هامة في الربط بين تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وإطار الاتفاقات المتعلقة بتغير المناخ، ونرحب بمبادرة حكومة المغرب باستضافة منتدى وزاري أفريقي في أيار/مايو ٢٠١٦ في الرباط بهدف التقدم بالنقاش حول سياسات المدينة والتنمية المستدامة،

**وإذ نأخذ في الاعتبار** ما تم مؤخرا من اعتماد لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

**وإذ نفر** بأن الفرص والتحديات المتعلقة بالتوسع الحضري والمستوطنات البشرية زادت من حيث نطاقها ودرجة تعقيدها، ومن ثم زادت الحاجة إلى تسخير الإمكانيات الكاملة للأطر المؤسسية والسياساتية القائمة بوصفها أدوات للتغيير لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر،

وإذ نضع في اعتبارنا أن التوسع الحضري المستدام في أفريقيا يشمل مفهوماً كلياً ومتكاملاً للمستوطنات البشرية ضمن سلسلة متواصلة تعزز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جميع الحواضر والمدن والبلدات المتوسطة الحجم إلى القرى حيث لا يزال يعيش معظم سكان القارة، الأمر الذي يتطلب نهجاً متعدد القطاعات يعزز الشراكات على جميع المستويات، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة من غير الدول،

وإذ ندرك التحدي الجديد، تحدي التوسع الحضري القسري الذي يعود لعدة أسباب منها النزاعات والإرهاب والكوارث الطبيعية، إذ يُجبر السكان على الانتقال بأعداد صغيرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية وفي الاتجاه المعاكس، وعبر الحدود أيضاً، الأمر الذي ينهك الهياكل الأساسية القائمة ويؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن وزيادة الفقر، وهو ما يتطلب معالجة شاملة،

#### نوصي باتخاذ التدابير التالية:

- ١ - الاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها التوسع الحضري لتسريع التحول الهيكلي وتحقيق النمو الشامل والمستدام عن طريق ما يلي:
  - (أ) تخصيص ما يكفي من الموارد المالية اللازمة لتعزيز التوسع الحضري المستدام وتنمية المستوطنات البشرية بما يدفع بعجلة التحول الهيكلي لما فيه مصلحة جميع المواطنين. ولهذه الغاية ينبغي النهوض بتمليك الأراضي وتسجيل ملكيتها وتوليد الموارد من خلال الإيرادات التي تتأتى من الأراضي والحفاظ على قيمة الأراضي؛
  - (ب) تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع الذي يفضي إلى العمالة الكاملة واللائقة، إضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للجميع؛
  - (ج) تعزيز الموصولية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية لتسخير كامل الإمكانيات التي تتيحها علاقات الترابط بين المناطق الريفية والوسط الحضري؛
  - (د) تعزيز الروابط بين التوسع الحضري وسياسات التغيير الهيكلي، بما في ذلك استراتيجيات تسريع وتيرة التصنيع والتحديث الزراعي لزيادة الإنتاجية والقيمة المضافة؛
  - (هـ) تعزيز وإنشاء شبكات من المدن والمستوطنات البشرية ذات الموصولية الجيدة على المستويين الوطني والإقليمي تكون مراكز للنمو اعتماداً على مزاياها التنافسية؛
  - (و) إدماج التوسع الحضري في تخطيط التنمية الوطني باعتباره عاملاً شاملاً يحرك النمو والتحول على الصعيد الوطني؛

(ز) إعطاء الأولوية للتخطيط والاستثمار في النظم المستدامة للتنقل الحضري التي تربط بين الناس والأماكن والفرص الاقتصادية؛

٢ - تعزيز المستوطنات الحضرية والبشرية التي يكون الناس محورها من خلال:

(أ) ضمان الحصول على الخدمات الأساسية بأسعار معقولة، بما في ذلك المياه النقية والصرف الصحي والطاقة والرعاية الصحية والتعليم والنقل المستدام، إضافة إلى توفير العمل لجميع المواطنين ليستفيدوا من طاقاتهم كاملة، ولا سيما الشباب والنساء وأفراد الفئات الضعيفة؛

(ب) تعزيز المؤسسات ونظم التخطيط المكاني لتعزيز السلامة والأمن في الوسط الحضري وهيئة بيئة صحية وتعزيز الإدماج من خلال اتباع نهج تشاركية وإعمال أطر لاستشارة الناس، مع إيلاء اهتمام خاص لتخطيط المستوطنات في حالات النزاع وما بعد النزاع؛

(ج) كفالة الحصول على السكن اللائق وحيازة الأرض بما يستجيب لشروط الاستدامة وبكلفة معقولة، والعمل على الرقي بالأحياء الفقيرة لضمان أمن الحيازة والاستفادة من المرافق الاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة تنوع السياقات والإمكانات التي تتيحها أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وحقوق السكان؛

(د) وضع وتنفيذ سياسات الهواء النقي للحد من الأخطار الصحية من خلال المبادرات النظامية والطوعية، والعمل مع أصحاب المصلحة المتعددين؛

(هـ) وضع شبكة وطنية للمدن والمستوطنات البشرية المترابطة لتعزيز الروابط بين المناطق الريفية والمراكز الحضرية والنهوض بالنمو والتحول على أساس المزايا التنافسية في تلك المناطق والمراكز؛

(و) اعتماد سياسات وطنية متكاملة للتوسع الحضري في سياق تخطيط التنمية الوطنية لتيسير التنسيق والتعاون المتعدد القطاعات وتجنب الانعزالية القطاعية؛

(ز) التركيز على التخطيط الاستباقي للتوسع الحضري وعلى التوسع الحضري الاستباقي المكاني والبرنامجي للاستفادة من كامل الإمكانيات التي يتيحها التوسع الحضري وتفاذي مسارات غير مستدامة ولا يمكن تداركها؛

(ح) استيعاب الاختلافات الثقافية، وتعزيز النظم المحلية للتنمية الحضرية المستدامة، وإيلاء اهتمام متزايد للحفاظ على التراث الثقافي؛

٣ - تعزيز المؤسسات والنظم من أجل تعزيز التغيير المفوضي إلى التحول في المستوطنات البشرية، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

(أ) تعزيز القدرات في مجال التخطيط في الوسطين الريفي والحضري، والحوكمة والإدارة السليمة، والاستعانة في ذلك بجمع واستخدام البيانات الصحيحة؛

(ب) التشجيع على اللامركزية الفعلية في الإدارة الحضرية من خلال تمكين المدن والحكومات المحلية تقنيا وماليا كما تكون قادرة على تهيئة المأوى الملائم والمستوطنات البشرية المستدامة؛

(ج) تيسير مشاركة السكان الحضريين في الحوكمة الحضرية والإدارة؛

(د) تعزيز ومواءمة التشريعات واللوائح التنظيمية الحضرية لتعزيز وتيسير التوسع الحضري المنظم؛

٤ - تعزيز إسهام تنمية المستوطنات الحضرية والبشرية في التكامل القاري عن طريق ما يلي:

(أ) الاستفادة من الممرات الحضرية على الصعيد الإقليمي في إطار المبادرات المتعلقة بالهياكل الأساسية ذات الصلة والمبادرات الأخرى، والتفاعل الأقليمي وتنقل الناس؛

(ب) توجيه الهياكل الأساسية والمرافق والمبادرات الإقليمية والأقليمية نحو تعزيز التفاعل عبر الحدود والاستفادة من أصول المستوطنات الحضرية والبشرية؛

(ج) تعزيز البعد الحضري للمبادرات والاستثمارات دون الإقليمية القائمة؛

(د) جعل التوسع الحضري والمستوطنات البشرية عاملا محركا للقدرة التنافسية من خلال التخصص والشبكات الحضرية المترابطة على الصعيد الإقليمي، أي الهياكل الأساسية والاقتصاد والمؤسسات؛

(هـ) تطوير المدن المستدامة بنظم حضرية محسنة من أجل تحسين الأداء والكفاءة، بما في ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد والفعالية في تقديم الخدمات الأساسية الحضرية وإتاحة الهياكل الأساسية؛

٥ - تعزيز الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود والتصدي الفعال لتغير المناخ في المدن والمستوطنات البشرية من خلال ما يلي:

- (أ) تعزيز قدرات الحكومات المحلية لاستجابة استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في إطار متوالية تربط بين الوسطين الريفي والحضري؛
- (ب) تطوير هياكل أساسية تتسم بالمرونة وتحد من آثار الكوارث، ولا سيما في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، وبناء القدرات والآليات المؤسسية وإدارة مخاطر الكوارث والتخفيف من حدتها، بما في ذلك من خلال نظم الإنذار المبكر والمراصد الحضرية؛
- (ج) تعزيز أعمال البناء المراعية للبيئة وتكنولوجيات الهياكل الأساسية، والعمل بالتصميمات التي تخفف من حدة تغير المناخ وتكيف مع آثاره، بما في ذلك أثر جزر الاحترار الحضرية؛
- (د) تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والموارد الطبيعية المستدامة والاستثمار في نظم الإنتاج المنخفضة الكربون في المراكز الحضرية؛
- (هـ) تعزيز كفاءة استخدام الموارد في المدن لتيسير التنمية الحضرية بطريقة تحافظ على الموارد الطبيعية التي تتضاءل بسرعة وتمكين المدن من تحسين إدارة المياه والنفايات والغذاء والأراضي والطاقة؛
- (و) وضع نظم تكفل الإدارة المستدامة للنفايات الصلبة والسائلة، بما في ذلك الأخذ بمبدأ التقليل من استخدام الموارد وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها؛
- ٦ - تكثيف الجهود الرامية إلى النهوض بالشراكة العالمية لتيسير تنفيذ الخطة العالمية الجديدة للمستوطنات الحضرية والبشرية من خلال ما يلي:
- (أ) تعبئة الموارد المالية من الدول ومن غير الدول؛
- (ب) تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة للمدن والمستوطنات البشرية في أفريقيا؛
- (ج) تعزيز بناء القدرات والمهارات ونقل التكنولوجيا في سبيل التخطيط والإدارة المستدامين للمستوطنات الحضرية والبشرية؛
- ٧ - تعزيز موئل الأمم المتحدة لتمكينه من الظهور السياسي، بوصفه الجهة الفاعلة الرئيسية في تعبئة جميع الجهات الفاعلة المعنية، من الدول ومن غير الدول، في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة باعتبارها الوثيقة الختامية للموئل الثالث والعنصر المتعلق بالمستوطنات الحضرية والبشرية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونكرر التأكيد على أهمية مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي من خلال:

- (أ) تحقيق العضوية العالمية في مجلس الإدارة لإعطائه المزيد من السلطة والشرعية في عملية صنع القرار؛
- (ب) كفاءة موارد مالية إضافية مستقرة ومضمونة سواء من الميزانية العادية أو من الميزانية غير العادية للأمم المتحدة؛
- (ج) تحسين قدرة المنظمة على تقديم خدمات بناء القدرات للبلدان النامية في تصميم المستوطنات الحضرية وغيرها من المستوطنات البشرية، والتخطيط لها وتنفيذها وإدارتها بطريقة مستدامة؛
- (د) تمكين موئل الأمم المتحدة باعتباره المؤسسة العالمية الرائدة التي تعبئ وتتقدم جميع الجهات الفاعلة بشأن خطة التوسع الحضري المستدام والإدارة الحضرية، وتشرك منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الولايات المتعلقة بالتوسع الحضري والمستوطنات البشرية.
- وفي الختام، نلتزم بالنهوض بالمبادئ والتوصيات الواردة في هذا الإعلان المتعلق بالموئل الثالث، والعمل على جعل الإعلان إسهاماً في الدورة الثالثة القادمة للجنة التحضيرية للموئل الثالث، الذي سيعقد في سورابايا، إندونيسيا، في تموز/يوليه ٢٠١٦، وفي صياغة الخطة الحضرية الجديدة في الموئل الثالث المقرر عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.